



حوار مع النائب عبد الصمد الحيكري: لهذا أردنا منع «لحظة ظلام» وأفلام أخرى!

أجراء: عبد الحق لببيض

لببيض: ما هي الخلفيات التي اعتمدها الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية» في دعوته إلى منع فيلم «لحظة ظلام» للمخرج نبيل عيوش، إلى جانب أفلام أخرى، منها «وبعد» للمخرج محمد إسماعيل؟

الحيكري: بسم الله الرحمن الرحيم. في البداية نؤكد أن السينما هي أداة من أدوات التأطير الجماعي، لذلك فإن لها أدواراً خطيرة في تشكيل النفسيات وصياغة العقليات وترسيخ القناعات. وكما أن بإمكان السينما أن تقوم بأدوار إيجابية في اتجاه غرس قيم الخير والحق في المجتمع، فإنها يمكن أن تُخدم أغراضاً سلبية، الغاية منها تكريس قيم الشرِّ والباطل. وبما أن الإنتاج السينمائي المغربي قد شهد في الفترة الأخيرة نمواً مطرداً صار للمغرب بفضل حضور لافت في الملتقيات السينمائية الدولية، فإن من المفترض نظرياً أن يعكس هذا الإنتاج اهتمامات الشعب المغربي وخصوصياته ومقوماته الثقافية والحضارية، وأن يعرف بالبلاد وبما تزخر به من ثروات ومقومات سياحية وغير ذلك. إلا أن الملاحظ هو أن أغلب إنتاجنا السينمائي بات ينحو منحى التشبيه بالأفلام الأجنبية الخلية، وذلك من خلال تضمينه للكثير من المشاهد واللقطات الخلية، وكأنها المادة الرئيسية للفيلم ولا يستقيم إنتاج بدونها. ويُمكننا أن نذكر، مثلاً، فيلم «بيضاوة» لعبد القادر لقطع، حيث ممارسة الجنس واضحة ومكتشفة بين ممثلين مغربيين مسلمين: وفيلم «وبعد» لصاحبه محمد إسماعيل: وبدرجة أقل، فيلم «عشاق مكدور» لسهيل بن بركة. ويبقى فيلم «لحظة ظلام» أشنع من غيره لأن مخرجه لم يكتفِ بإدراج مشاهد مكشوفة لممارسة الجنس بين رجل وامرأة عاريين بالكامل، وإنما جاء كي يصف ويكشف عن ممارسة الجنس/الفاحشة بين الرجل والرجل، في محاولة للتطبيع مع الشذوذ الجنسي واعتباره ممارسة عادية.



عبد الصمد الحيكري أغلب إنتاجنا السينمائي . خليع

إن حديثنا عن فيلم «لحظة ظلام» هو تعبير، أولاً، عن استنكارنا لمشاهد الخلاعة في الإنتاج السينمائي المغربي ضدًا على هوية الشعب المغربي المسلم وثقافته وتقاليده. وثانياً، إن هذا الفيلم، وبشبه إجماع النقاد السينمائيين مغاربةً وعرباً، رديء فنياً، ويمثل سقطاً فنيةً وجماليةً في الإبداع السينمائي المغربي. ولا أدل على ذلك من قرار لجنة التحكيم في مهرجان القاهرة الأخير استبعاده من ترشيحات أفضل فيلم عربي رغم مشاركته في المسابقة الرسمية للمهرجان: كما امتنعت لجنة الدعم الأولى عن منحه الدعم المالي الذي يقدمه المركز السينمائي المغربي، وإن حصل عليه في السنة الموالية بعد تغيير الأعضاء السابقين. ولا ندري بأي منطق يُسمح لمثل هذا الفيلم الساقط أن تُصرف عليه أموالٌ مفقر ومحتاج يعاني كثيراً من المآسي الاجتماعية.

خصوصاً إذا علمنا أنّ الفيلم سبق أن استفاد بنسبة ٨٠٪ من كلفته الإجمالية من القناة الفرنسية - الألمانية Arte ، وهو ما يجرّمه قانونياً الاستفادة من المال العام المغربي.

تلك هي الخلفيات التي دَفَعْنَا إلى مطالبة الجهات المسؤولة بعدم السماح بعرض الفيلم صوتاً لأخلاقنا وهويتنا، وإلى حثّها على استرجاع الدعم الذي استفاد منه مخرجُ الفيلم بالنصب والاحتتيال. وإضافةً إلى ذلك، طالبنا بمحاسبة المسؤولين الذين منحوه الدعم. وأنا أقدرُ أنّه مادام قد حصل على هذا الدعم فإنّ من ورائه جهات متنفّذة لها مصلحةٌ في إشاعة الفاحشة وتدمير الأخلاق.

لبعض: الإبداع صنو الحرية. وعندما نفكر في الأفق اللامتناهي لإرادة الإنسان في الخلق، ونُعتمد إلى إخضاعه لمقاسات الأخلاق والقيم المتواضع عليها اجتماعياً، فقد نجردّه من جوهره ونبذنا ماهيته. إنّ ما يحرك الإبداع هو حرية الخيال واتساع مدارات التخيل ورمزية اللغة، باعتبارها الصانع الأوحّد لتفاصيل المادة الإبداعية التي تنتفي فيها الحدودُ بين المقدّس والمدنّس والحلال والحرام. فكيف تستقيم دعوتكم إلى تخليق الإبداع وإخضاعه لضوابط خارجة عنه؟

الحيكر: أولاً، إنّ لكل إبداع أخلاقاً: فإما حسنة، وإما سيئة. ونحن نشترط أن تكون للإبداع أخلاقٌ حسنة. ونقصد الأخلاق هنا بمعناها الشامل للنفس والفكر: أخلاق الخير وأخلاق القوة، كبديل من أخلاق الشر.

ثانياً، في مجال الإبداع السينمائي العالمي، هناك تقنية الرمز والإيحاء بدل الوصف المكشوف والمباشر. ويحضرنى هنا فيلم «الدار البيضاء يا الدار البيضاء» للمخرجة فريدة بليزيد. ففي هذا الفيلم سَعَت المخرجة إلى معالجة العديد من القضايا الاجتماعية الواقعية، ومنها مسألة القتل المترتب عن الاعتصاب في حالة سُكْر. المهم أنّ جميع من شاهد الفيلم فهم أنّ هناك حالة اعتصابٍ ورني دون أن يرى ذلك بالمكشوف. لقد وصلت الرسالة بالإيحاء، وأدّت وظيفتها على أحسن حال. من هذا المنطلق فنحن عندما نتحدث عن السينما وعن الأفق اللامتناهي للإبداع السينمائي نجدنا نميّر بين مبدئي معالجة القضايا الواقعية للمجتمع المغربي، وطريقة عرضها ومعالجتها.

ثالثاً، يحدّد الإبداع السياق الذي تردّ فيه الظاهرة. فهناك السياق الإيجابي، المتمثّل في التطرق إلى الظاهرة ومحاولة خلق صورة ذهنية لدى المتلقي تجعله يقنن بأنّه بصدد ظاهرة مرفوضة ومشينة وينبغي مقاومتها. وهناك السياق السلبي الذي يتعامل مع الظاهرة كمعطى عادي ومقبول اجتماعياً. وإذا كنّا لا نعترض على السياق الأول من حيث المعالجة الفنية، فإننا نناهض السياق الثاني الذي يهدف إلى ترسيخ قيم اجتماعية بديلة والترويج لفكر غريب عن المنظومة الفكرية والدينية للمجتمع المغربي. هذا التوجه نعتبره سياسة الغاية منها تخريب أخلاقيات المجتمع وتحريف سلوكياته.

لبعض: قد يكون من اختصاصات فريق برلماني، كيفما كان لونه أو مذهبُه، الدعوة إلى فتح نقاش عام بخصوص مُنجز إبداعي ما، خاصة إذا كان هذا المنجز يهّم شريحة هامة من الجمهور ويموّل من خلال المال العام كما هو حال السينما. لكنّ ما لا يستساغ هو أن يتحوّل هذا الفريق البرلماني إلى جهاز دَعَوِي يُصدر الفتاوى، ويتخذ من المناسبة فرصة لتنصيب نفسه فيصلاً وحكماً ووصياً على الأخلاق العامة للمجتمع؛ أو إلى نادٍ سينمائي يناقش النواحي الفنية والجمالية في هذا الفيلم أو ذلك!

الحيكر: كما تعلّمون، نحن حزب سياسي يعطي للمسألة الأخلاقية بعداً واعتباراً خاصين. والحقيقة أننا ننفرّد بهذا التميّز في المشهد السياسي الرسمي في المغرب. لكننا، في الوقت نفسه، لا ندعي أننا الممثلون الشرعيون الوحيدون للدين في هذا البلد. ومع ذلك فنحن لا نتوان لحظة في إعادة الاعتبار إلى موضوع الدين والأخلاق في الحياة العامة للمواطن المغربي. ذلك لأنّه، في تقديرنا، عندما غابت الأخلاق عن السياسة وعن تدبير شؤون الحياة العامة للمواطنين، حلت بنا كلّ المصائب والكوارث. والذين يتحدثون اليوم عن الفساد أليسوا يُعنون في حديثهم البعد الأخلاقي في الموضوع؟ إننا نحمل على عاتقنا، كحزبٍ يُعتمد المرجعية الإسلامية وحظي بدعم الجماهير التواقّة إلى التغيير، مسؤولية تخليق الحياة العامة. وما الإبداع، بشتى أنواعه، إلّا جزءٌ من هذه الحياة العامة، ويحتاج إلى تخليق وتهذيب حتى يتلاءم مع خصوصياتنا الحضارية والعقدية. وعندما ندعو إلى رفض الإباحية



«ممارسة الجنس واضحة ومكشوفة بين ممثلين مغربيين مسلمين: في وبعد محمد إسماعيل ...»

والخلاعة وكل أنواع الفساد، فأبنا لا ننطلق فقط من خلفيات الوعظ والإرشاد والشعارات الأخلاقية العامة، وإنما نحمل برنامجاً نفعله على مستوى الممارسة اليومية، سواء في علاقتنا بال جماهير أو في عملنا المؤسساتي من خلال فريقنا البرلماني داخل الجلسات العامة أو داخل اللجان النيابية. وما يجب أن يُذكره أولئك الذين تصدوا لدعوتنا، وحاولوا أن يصادروا حقنا في طرح قضية منع فيلم «لحظة ظلام» أن من حقنا، كنواب برلمانيين نتمثل الأمة، أن نصادر عملاً اجتمعت فيه كل حالات الرداءة الأخلاقية والفنية، إضافة إلى المناورة والحيل والكذب التي مارسها مخرج الفيلم على لجنة الدعم.

لبيض: قد نُقرُّكم على شيء واحد وهو مطالبكم باسترداد الدعم الذي حصل عليه المُخرَج من المركز السينمائي المغربي، مادام الأمر يتعلق بالمال العام، ومادام المُخرَج قد استفاد من دعم خارجي لإنتاج فيلمه. لكن أن تطالبوا بمنع الفيلم لأسباب أخلاقية أو فنية، ففي اعتقادي أن هذا هو شأن المختصين. فهناك لجنة للرقابة، كما أن هناك نقاداً وجمعيات سينمائية يُوكَل إليهم أو إليها أمرُ النظر في الجوانب الجمالية للفيلم. ثم ألا ترون أنكم بدعوتكم هذه قد تفتحون الباب أمام تناسل مراكز القوى التي لا تتورع في أن تحدّد القيم حسب هواها ومزاجها وقناعتها، وتنطلق من ثم إلى استصدار الفتاوى والقرارات؟
الحيكري: أولاً، موضوع الرداءة قد نتجاوزه. لكن في إطار مشروعنا المجتمعي...

لبيض (مقاطعاً): أولاً، مشروعكم المجتمعي مشروع حزب لا يحظى بإجماع المغاربة كلهم. إنه اجتهاد، فحسب، من بين اجتهادات عديدة تمور بها الساحة السياسية المغربية. ثانياً، أنتم غير معنيين بتحليل ونقد البناء الفني للفيلم. وإذا كان للدين، كما تدعون، رجالته وخبرائه، وللاجتهاد أمراؤه وسلابته، فلا تتسوّأ أن هناك من سيقول لكم اليوم إن للإبداع رجاله ونساءه كذلك، ولن يكون يوماً ما في متناول الكل.
الحيكري: من الذي يمنعنا من ذلك؟

لبيض: مهامكم التي ناطكم بها الدستور. فأنتم فريق برلماني، لا جمعية لنقاد السينما.
الحيكري: من أخبركم بذلك؟ أنا شخصياً مهتم بالفن السينمائي ومنتبّع له منذ زمان.

لبيض: لا أعنيكم كشخص يُمكن أن تكون له اهتمامات بالفن السينمائي أو غيره. أنا أتحدث إليكم باعتباركم آلية تشريعية من مهامها المركزية مراقبة أداء الحكومة، لا ملاحقة المجتمع!
الحيكري: كما أسلفت القول، نحن حزب نملك مشروعاً مجتمعياً ونحمل رؤيةً محدّدة للأمور في مختلف المجالات. وبالتالي فنحن في غنى عن اعتراف الآخر لنا بذلك، أو إنكاره علينا. إننا نقوم بالأدوار التي حملنا إياها الشعب المغربي، ولذلك نرى من حقنا - بل ومن واجبنا - أن نثير القضايا الأساسية التي من شأنها أن تشغل الرأي العام، وأن نعرّف بالموقف الرسمي للمسؤولين في هذه القضايا.

الرداءة، إذا كانت لا تولّد فساداً تربوياً وفكرياً ومجتمعياً، لا ضرر من عرضها على الناس ليحكموا عليها بأنفسهم. أما أن تأتي الرداءة مصحوبة بأشكال من الانحراف الأخلاقي، فإن مشروعنا المجتمعي يفرض علينا



«فيلم لحظة ظلام أبشع من غيره لأن مخرجه [تبيل عيوش] حاول التطبيع مع الشذوذ الجنسي».

الاستنفار ساعته من أجل حماية المجتمع والدعوة إلى الالتزام بالضوابط الأخلاقية التي تواضعنا عليها جميعاً وكيفنا سلوكنا وفق قيمها الراسخة في المجتمع. فنحن، كنواب للأمة، ملتزمون بتعاقد مع الجماهير التي طوّقتنا بالمسؤولية. وهذا الالتزام هو الذي حثنا على الكشف عن مواطن الفساد التي تنتهك فيها الأخلاق ويُعَبث فيها بالقيم المجتمعية والحضارية للشعب المغربي المسلم.

نحن حزبٌ نناضل من أجل صيانة القيم الأصيلة للأمة وحمايتها من كلِّ تخريبٍ أو انتهاكٍ مقصودين. هذا هو شعارنا، وأملنا أن تتبناه الأحزابُ المغربيةُ الأخرى لتقف في صفِّ المدافعين عن عقيدة الشعب المغربي الذي تنتمي إليه، وعن خصوصياته الحضارية؛ فذلك ملءٌ للجميع لا لنا وحدنا.

لبيض: الشعب المغربي ليس قاصراً. فلقد حاولت فرنسا، بكلِّ جيوشها المتفرعة وبأسطولها الحربي الذي لم يكن يُقهر في زمن الحقبة الإمبريالية، أن تجتثه من جذوره وتُغيِّر ملامحه الحضارية، فما أفلحت. فهل تظنون أن مشاهدة لا تتعدى مدة عرضها دقائق معدودات يُمكن أن تهزَّ يقينه بما تسمونه «خصوصياتنا الحضارية»؟! ثمَّ أليس هذا الشعب الذي تخافون عليه من فيلم «لحظة ظلام» وفيلم «وبعد»، وإن كان أصلاً لا يتردد على دُور السينما المغربية وليس مغرماً بالفيلم المغربي، هو ذاته الذي يجلس يومياً أمام القنوات العالمية لمشاهدة العري والاستلذاذ بتفاصيل الأجساد المتموجة والمترنحة؛ ومع ذلك لا أحد من أبناء هذا الشعب استيقظ يوماً فوجدَ هويته منقوصة أو عقيدته قد استبدلت بأخرى!

الحيكز: أولاً، نحن لم ندع يوماً أن الشعب المغربي قاصر، ولم يصدر عنَّا كلام يُفهم منه أننا نُنوب عنه. نحن، ببساطة، نتحدث باسم الشعب المغربي الذي أكدَّ اختياره لأعضاء من حزبنا ليمثِّلوه في البرلمان. ثانياً، هناك فرق كبير بين أن يشاهد المغربيُّ الأفلامَ الجنسية الأجنبية، وبين أن تُصرفَ أموالُ الشعب على إنتاج أفلامٍ تتعارض مع مقوِّمات الأمة وثوابتها الحضارية.

لبيض: إذن، الأصلُ في الأمر هو الإباحة، ما لم يقيدَ بشرط استغلال المال العام؟

الحيكز: إطلاقاً. نحن نقرُّ أن مشاهدة الأفلام الجنسية الأجنبية تمثلُ تراجعاً تربوياً في المجتمع. ونسعى في إطار مشروعنا العام إلى أن نعيد الاعتبارَ إلى الدور التربوي للإنسان ليستقيم على منهاج الله عزَّ وجلَّ في حياته الخاصة والعامة. ذلك أن استقامة الفرد ومؤسساتنا على هذا المنهاج، والتشبُّث بالمرجعية الإسلامية، واعتمادها في ترسيم توجهاتها وسياساتها، كلُّ ذلك كفيلٌ بإصلاح أمر البلاد والعباد. لقد جرَّتنا السياسات التي أبدعها وأقرَّها المسؤولون الليبراليون، ومن بعدهم الاشتراكيون، فما أفلحت وما حصَّدنا منها إلا الكوارث والمصائب. وقد أن الأوان لكي نجربَ الخيارَ الإسلامي في برامجنا ومشاريعنا، وهو خيارٌ سيكون فيه - لا محالة - نجاحنا وفلاحنا.

عبد الصمد الحيكز

مُندوب برلماني، وهو واضع السؤال السنوي في لجنة العامة للبرلمان المغربي باسم حزب العدالة والتنمية الإسلامي حول منع عيِّد لحظة ظلام وأفلام أحرى